

نسخة محدثة بتاريخ ١٢/١٧/٤٤٦هـ



فضاء

المجعية العلمية القضائية السعودية

نظام الامتياز التجاري

والاحترار التنفيذى وفلحقاته

مجمع الفهارس

اعتنى به

وليد بن إبراهيم بن عبد الله الخليفة
عبد العزيز بن سلطان بن عبد العزيز الخليفة

المستشاران القانونيان

مقدمة الجمعية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه، وبعد:

فتهدف الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) دوماً إلى المشاركة الفاعلة في الجهود المبذولة لتطوير القضاء وما يتصل به من الجوانب العلمية والعملية، وتقديم البحوث والدراسات التي تُجَلِّي تميُّز القضاء الإسلامي وأصوله وقواعده وتطبيقاته، وإبراز جوانب العدالة فيه، والإجابة عما يثار حوله من شبهات، وتسعى إلى التنسيق بين المتخصصين - من القضاة والمحامين والباحثين في الشؤون العلمية القضائية-، ومد الجسور بينهم وبين الجهات العلمية والإعلامية ونحوها.

وتشرف الجمعية - ضمن سلسلة الأنظمة التي تعمل على إخراجها- أن تصافح أياديكم الكريمة بهذه النسخة المميزة من نظام الامتياز التجاري ولائحته التنفيذية وملحقاته مع الفهارس، وترجو أن تكون مساندة للجميع من خلال الاستفادة منها وما تحويه من مزايا عديدة؛ كالارتباطات - في النسخة الإلكترونية- بين المواد المترابطة عبر الضغط عليها والانتقال بينها بكل سهولة، إضافةً إلى كون هذه النسخة ستُحدَّث باستمرار - إن شاء الله-، وستكون مواكبةً لأي تحديث يطرأ على هذا النظام^(١).

ولا يفوتنا بهذه المناسبة شكر من اعتنى بهذا الملف وفهرسته وتقديمه إلى الجمعية لإخراجه ونشره؛ وهما المستشاران القانونيان / وليد بن إبراهيم بن عبد الله الخليفة، وعبد العزيز بن سلطان بن عبد العزيز الخليفة - وفقهما الله-.

والجمعية ترحب بالتعاون مع جميع الجهات والأفراد المتخصصين الراغبين بتقديم الدراسات والمشاريع القضائية والنظامية، وتستعد لذلك بكافة الخدمات والإمكانات المتميزة - بإذن الله وتيسيره-.

مركز قضاء للبحوث والدراسات

m@qadha.org.sa

(١) يمكنكم تحميل النسخة الإلكترونية لهذا النظام من خلال المسح الضوئي للرمز الواقع في الصفحة التالية.

(رابط تحميل النسخة الإلكترونية لهذا النظام)



مقدمة المعتنين

الحمد لله الذي بسط الأرزاق على العباد، وأغدق بفضله على هذه البلاد، ومن علينا بالأمن والأمان والسكنى والزاد، فرض على عباده طرائق في البيع والشراء، رفعاً للظلم عن الضعفاء والفقراء، ولكيلا يكون المال دولة بين الأغنياء، وسخر لعباده من يقيم العدل في تنظيمها، ويتابع التجارة بين الناس لتقويمها، فالحمد له ما ظلت سماء فوق أديمها، وصلى الله على رسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد:

فإن المملكة العربية السعودية تشهد نهضة حضارية، على جميع الأصعدة، وفق رؤية ٢٠٣٠، مما نتج عنه الاهتمام البالغ بالجوانب التنظيمية والاقتصادية، وكان من ثمار هذا الاهتمام صدور نظام الامتياز التجاري وما ألحق به من لوائح وضوابط، ولما رأينا أن الامتياز أحد المعاملات التجارية التي كثر العمل بها هذا اليوم، مما يسهم في تطوير الاقتصاد، عمدنا إلى العناية بنظام الامتياز التجاري من خلال ربطه بلوائحه التنفيذية، وتذييله بمتطلبات وثيقة الإفصاح، وضوابط ممارسة أنشطة الوساطة في الامتياز التجاري؛ ليكون من السهل على ذوي الاهتمام من قضاة ومحامين وتجار ودارسين الرجوع إليه في كتاب واحد، يحوي مضامينه ويجمع أطرافه، فكان هذا الإصدار نتيجة لذلك، وقد راعينا فيه ما يلي:

- (١) العناية بالنصوص النظامية، وذلك بالاحتفاظ بها مع علامات الترقيم.
- (٢) ربط مواد اللائحة التنفيذية لنظام الامتياز التجاري بما يشاكلها من مواد النظام.
- (٣) إدراج متطلبات وثيقة الإفصاح وضوابط ممارسة أنشطة الوساطة في الامتياز التجاري بعد النظام ولائحته.
- (٤) الإشارة إلى الاستثناءات الواردة في ديباجة النظام في الحاشية.
- (٥) إضافة ما يجوز الاتفاق على خلافه من النظام بجدول في آخر الإصدار.

(٦) إضافة عناوين المواد في متن النظام، مع التنبيه على أن ما بين معقوفين [] هو من اجتهاد المعتمدين، وما لم يصف إليه معقوفان فهو في أصل الإصدار ولم يدرج من المعتمدين.

(٧) ربط مواد النظام واللائحة وملحقاتهما بعضها ببعض، من خلال الربط الإلكتروني، لتسهيل التنقل بين مواد النظام، مع إضافة ترميز لها على النحو التالي: ن: النظام، ل: اللائحة التنفيذية، م: متطلبات وثيقة الإفصاح، ض: ضوابط ممارسة أنشطة الوساطة في الامتياز التجاري.

(٨) إضافة فهرس فنية لمواد النظام وعناوينها.

ونوه على أن هذا الإصدار لمساعدة المستفيد بلمّ متفرقات النظام، ولا يغني عن الرجوع إلى المصادر والوثائق الأصلية.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) التي كانت وما زالت ترعى وتعني بكل ما من شأنه الرقي بالمرفق القضائي والنظامي. سائلين الله أن يكون هذا الإصدار نافعاً، ولوجهه خالصاً، وما توفيقنا إلا بالله. كما يسعدنا استقبال ملاحظاتكم واستفساراتكم على الإصدار عبر البريد الإلكتروني:

wal.kh.law@gmail.com

وَلِيْدُ بِنُ إِبْرَاهِيْمَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَلِيْفَةُ
عَبْدُ الْعَزِيْزِ بِنُ سُلْطَانَ بِنِ عَبْدِ الْعَزِيْزِ الْخَلِيْفَةُ

المستشاران القانونيان

فهرس المحتويات

٥ مقدمة الجمعية
٧ مقدمة المعتمنين
٩ سجل الإصدار والتعديلات للنظام ولوائحه
١٠ دياجة إصدار نظام الامتياز التجاري
١٥ دياجة إصدار اللائحة التنفيذية
١٧ نظام الامتياز التجاري ولائحته التنفيذية
١٨ الفصل الأول: أحكام عامة
١٨ المادة الأولى [التعريفات]
٢٠ المادة الثانية [مقاصد النظام]
٢١ الفصل الثاني: نطاق تطبيق النظام
٢١ المادة الثالثة [نطاق سريان النظام]
٢١ المادة الرابعة [اتفاقيات لا تعد اتفاقية امتياز]
٢٣ الفصل الثالث: شروط منح الامتياز
٢٣ المادة الخامسة [شروط منح الامتياز]
٢٤ الفصل الرابع: القيد والإفصاح
٢٤ المادة السادسة [قيد اتفاقية الامتياز ووثيقة الإفصاح]
٢٥ المادة السابعة [وثيقة الإفصاح]
٢٧ الفصل الخامس: التزامات صاحب الامتياز ومانح الامتياز
٢٧ المادة الثامنة [التزامات مانح الامتياز]
٢٨ المادة التاسعة [التزامات صاحب الامتياز]
٢٨ المادة العاشرة [الوفاء بالالتزامات بحسن نية]
٢٩ الفصل السادس: اتفاقية الامتياز
٢٩ المادة الحادية عشرة [اتفاقية الامتياز]
٣١ المادة الثانية عشرة [أنشطة الدعاية والتسويق]

٣٢	الفصل السابع: التنازل عن اتفاقية الامتياز
٣٢	المادة الثالثة عشرة [تنازل صاحب الامتياز لغيره]
٣٣	المادة الرابعة عشرة [الموافقة الحكومية على تنازل صاحب الامتياز]
٣٤	الفصل الثامن: تجديد اتفاقية الامتياز أو تمديدها
٣٤	المادة الخامسة عشرة [تجديد اتفاقية الامتياز أو تمديدها]
٣٥	الفصل التاسع: إنهاء اتفاقية الامتياز أو انقضاؤها
٣٥	المادة السادسة عشرة [انقضاء اتفاقية الامتياز]
٣٥	المادة السابعة عشرة [إنهاء اتفاقية الامتياز من قبل صاحب الامتياز]
٣٦	المادة الثامنة عشرة [إنهاء اتفاقية الامتياز من قبل مانح الامتياز]
٣٧	الفصل العاشر: التعويض
٣٧	المادة التاسعة عشرة [تعويض صاحب الامتياز]
٣٧	المادة العشرون [التزامات مانح الامتياز وصاحبه عند انتهاء الاتفاقية]
٣٩	المادة الحادية والعشرون [مدة سماع دعاوى التعويض]
٤٠	الفصل الحادي عشر: أحكام ختامية
٤٠	المادة الثانية والعشرون [التنازل عن اتفاقية الامتياز]
٤٠	المادة الثالثة والعشرون [بطلان تنازل صاحب الامتياز عن حقوقه]
٤٠	المادة الرابعة والعشرون [العقوبات]
٤١	المادة الخامسة والعشرون [تسوية المنازعات]
٤١	المادة السادسة والعشرون [إصدار لائحة نظام الامتياز التجاري]
٤٢	المادة السابعة والعشرون [مدة سريان النظام]
٤٥	متطلبات وثيقة الإفصاح
٤٦	١- التمهيد:
٤٦	٢- قائمة المحتويات:
٤٦	٣- مانح الامتياز ومجموعته:
٤٧	٤- خبرة العمل:
٤٧	٥- مانح الامتياز الرئيس:

- ٤٨- التقاضي:
- ٤٩- إجراءات الإفلاس:
- ٤٩- المبالغ المطلوب سدادها لمانح الامتياز:
- ٥٠- تقدير الاستثمار المبدئي:
- ٥٠- مناطق وحصرية الامتياز:
- ٥٠- موقع ممارسة أعمال الامتياز:
- ٥١- المعلومات المتعلقة بأصحاب الامتياز الحاليين:
- ٥١- حقوق استخدام الملكية الفكرية:
- ٥٢- توريد سلع أو خدمات لأصحاب الامتياز:
- ٥٣- التسويق والإعلان:
- ٥٤- انتهاء مدة الاتفاقية:
- ٥٥- ضوابط ممارسة أنشطة الوساطة في الامتياز التجاري**
- ٥٦- المادة الأولى: التعريفات
- ٥٧- المادة الثانية: الأهداف
- ٥٧- المادة الثالثة: النطاق
- ٥٧- المادة الرابعة: قيد الوسيط
- ٥٧- المادة الخامسة: مهام المركز
- ٥٨- المادة السادسة: طلب الترخيص
- ٥٩- المادة السابعة: مدة الترخيص
- ٥٩- المادة الثامنة: تجديد الترخيص
- ٥٩- المادة التاسعة: طلب إنهاء الترخيص
- ٦٠- المادة العاشرة: التزامات الوسيط
- ٦٠- المادة الحادية عشرة: التوقف المؤقت عن ممارسة أعمال الوساطة
- ٦١- المادة الثانية عشرة: علاقة المركز بالوسيط التجاري
- ٦١- المادة الثالثة عشرة: التصنيف والتقييم
- ٦١- المادة الرابعة عشرة: الرقابة وضبط جودة الأداء
- ٦١- المادة الخامسة عشرة: المخالفات

٦٢	المادة السادسة عشرة: التظلمات
٦٢	المادة السابعة عشرة: نفاذ الضوابط
٦٣	ما يجوز الاتفاق على خلافه من نظام الامتياز ولائحته التنفيذية
٦٨	فهرس المحتويات